AUCES

قراءة مرجعية في التنمية المستدامة
((الاليات والتحديات))

د. هلال صالح الحرير

كلية الموارد الطبيعية وعلوم البيئة – جامعة عمر المختار ـ البيضاء- ليبيا

هاتف : ٠٩٢٥٦٤٧٤٧١

E.mail : Helal_alharir@yahoo.com

الملخص العربي :

تهدف هذه الورقة من خلال منهجها الإستقرائي والتاريخي إلي تسليط الضوء علي تطور الفكر التنموي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلي الوقت الحاضر ، كما توضح هذه الورقة مدي الإهتمام الدولي والمحلي بقضايا التأثيرات المتبادلة بين البيئة والتنمية وكذلك التحديات الدولية والمحلية التي تواجه تطبيق إستراتيجيات التنمية المستدامة كما توضح هذه الورقة أهم المجهودات الوطنية الليبية المبذولة من أجل تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية المستدامة كأحد الإستحقاقات الدولية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وفي محاولة للإجابة عن تساؤلات هذه الدراسة قسمت الورقة الى خمسة محاور رئيسية تم عرضها ومناقشتها و إستخلاص نتائجها كل على حدة وفي نهاية الورقة تم جمع هذه المستخلصات كنتائج عامة ثم التوصيات وهذه المحاور هي:

- المحور الأول : استعراض قمم الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية .
- المحور الثاني : تطور الفكر التنموي العالمي .
- المحور الثالث : آليات تطبيق التنمية المستدامة .
- المحور الرابع : التحديات الدولية والمحلية للتنمية المستدامة .
- المحور الخامس : الجهود الوطنية من أجل التنمية المستدامة .

الكلمات الدالة :

التنمية المستدامة ـ البيئة ـ جدول أعمال القرن ٢١ ـ العولمة ـ الموارد الطبيعية التنوع الحيوي ـ الاليات والتحديات .

المقدمة :

تسعي إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلي تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تحقيق نوعية حياة أفضل للإنسان واحترام البيئة الطبيعية وتعزيز وعي الإنسان بالمشكلات البيئية القائمة واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ، فالتنمية المستدامة هي نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم علي التفكير بطريقة شمولية من خلال إستخدام أسلوب النظم الكلية وصولاً إلي مستوي العيش المستدام للأجيال الحالية والمستقبلية ومن أهم خصائص التنمية المستدامة (علام ٢٠٠٥) :

- الاستمرارية : وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من اعادة إستثمار جزء منه، بما يمكن من إجراء الاحلال و التجديد و الصيانة للموارد .
- تنظيم إستخدام الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ و المتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة .
- تحقيق التوازن البيئي: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، لذلك اصبح هناك رابط بين التنمية و البيئة .
- ويمكن تعريف التنمية المستدامة: على أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي

احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. والتغلب على خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.(google.com.eg)

مشكلة وأهداف البحث :

من خلال ما تقدم يمكن تحديد مشكلة وأهداف البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية :

س١ : متي بدء الإهتمام الدولي بقضايا التأثيرات المتبادلة بين البيئة والتنمية ؟

س٢ : ما مدي تطور الفكر التنموي العالمي وماهي الاليات المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة ؟

س٣ : ماهي التحديات الدولية والمحلية التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

س٤ : ماهي الجهود الوطنية التي بذلت حتي الآن من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ليبيا ؟

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الورقة على المنهج الإستقرائي والتاريخي للإهتمامات الدولية والمحلية فيما يتعلق بالبيئة والتنمية منذ أواخر ستينات القرن العشرين وحتى أوائل هذا القرن وقد تم تقسيم الورقة الى خمسة محاور و اعتبارها نتائج ومناقشة لهذه الورقة على النحو التالي :

المحور الأول : قمم الأمم المتحدة من أجل البيئة والتنمية

بدأت قضايا الإهتمام الدولي بالتأثيرات المتبادلة بين البيئة والتنمية عندما تقدمت دولة السويد نيابة عن الدول الإسكندنافية عام ١٩٦٨ بشكوي ضد بعض الدول الصناعية شارحة فيها مدي الضرر الذي آصاب بحيراتها العديدة نتيجة للتلوث الذي تجلبه الرياح من مداخن مصانع الدول المجاورة ، وتلبية لهذه الشكوي عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الأول عام ١٩٧٢ في مدينة إستكهولم بالسويد تحت عنوان (مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان) وفي هذا المؤتمر، وضع المجتمع الدولي قضايا التأثيرات البيئية في قائمة الإهتمام حيث أنبثق عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP والذي يعتبر أول إنجاز حقيقي في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي، وفي نفس عام ١٩٧٢ أصدر نادي روما تقريره الشهير (حدود النمو Limits to growth) والذي أظهر أن معدلات إستهلاك الموارد الطبيعية زاد نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع معدل إستهلاكهم ، مما تجاوز طاقة البيئة علي العطاء من ناحية وعدم القدرة علي إستيعاب المخلفات بأنواعها من ناحية أخري (وردم ٢٠٠٣) .

في عام ١٩٨٠ أصدر الأتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN تقريراً بعنوان (الإستراتيجية العالمية للمحافظة علي الطبيعة) والذي برز فيه مصطلح التنمية المستدامة(Sustainable development) ، ثم رسخة تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ بعنوان (مستقبلنا المشترك Our common future) المعروف بتقرير برونتلاند والذي عرف مفهوم التنمية المستدامة بأنها هي التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحالي دون التفريط في مقدرة الأجيال القادمة علي تلبية إحتياجتهم (البنا ، ٢٠٠٠) وفي عام ١٩٩٢ عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الدولي الثاني في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل تحت عنوان ((مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو قمة الأرض والتي كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر) وقد وضعت هذه القمة (ميثاق الأرض) الذي يحتوي علي ٢٧ مبدأ لإدارة البيئة بشكل سليم ، وكذلك الوثيقة المسماة

(جدول أعمال القرن الحادي و العشرين التي أصبحت الوثيقة الرئيسية في شأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والتي احتوت على ٢٥٠٠ توصية بما في ذبك مقترحات مفصلة لكيفية الحد من أنماط الاستهلاك المبذرة ومكافحة الفقر وحماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع الحيوي وتشجيع الزراعة العضوية المستدامة ، كما صدر عن هذه القمة ثلاثة إتفاقيات هامة جداً وهي إتفاقية التغير المناخي والتصحر والتنوع الحيوي ، ومنذ ذلك الحين أصبح مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً مركزياً ليس فقط في مجال الشؤون البيئية وإنما أيضاً في جميع أنواع الأدبيات المتعلقة بالتنمية وتأثيراتها المتبادلة مع البيئة الطبيعية .

وفي عام ٢٠٠٢ عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الثالث في جوهانسبيرج بجنوب أفريقيا تحت عنوان (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) وبهذا العنوان تم تراكب مفاهيم تنمية الموارد الطبيعية وحماية نوعية البيئة وإنصهارها في مفهوم واحد هو (التنمية المستدامة) وتم مراجعة جميع مقررات المؤتمرات السابقة واتضح ان :

١) معظم الدول المانحة تراجعت عن التزاماتها المالية و بدأت تطالب الدول الفقيرة بإجراء إصلاحات معينة قبل تقديم المساعدات مما قلص حصاد التنمية المستدامة في العالم .
٢) لم تطرأ تغيرات على الانماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك التي تعرض النظام الطبيعي للخطر .
٣) السياسات الخاطئة والإدارة الضعيفة في عدم تنفيذ جدول اعمال القرن الحادي و العشرين قد ساهمت في الكوارث البيئية و عدم التكافؤ في الدخل والإضطرابات الاجتماعية والتهميش والحرمان والحروب الاهلية .
٤) أن عدد سكان العالم سيصل إلى ٩.٣ مليار بحلول عام ٢٠٥٠ منهم ٦٠% يعيشون في المدن الأمر الذي يتطلب توفير المزيد من الطاقة والمياه والإسكان والتعليم والغذاء وغيرها من سبل الحياة الحضرية .
٥) بناءً على توقعات إقتصادية سيصل حجم الاقتصاد العالمي إلى ١٤٠ ترليون دولار وإذا ما استمر في النمو بنفس الآليات والاساليب الحالية فإنه سيكون مدمراً للبيئة الطبيعية والتركيبة الإجتماعية في الدول النامية تحديداً.
٦) إن التحديات التي تواجه التنمية في العالم كبيرة جداً ، فمتوسط الدخل في البلدان العشرين الاكثر غنى في العالم هو ٣٧ ضعف متوسط الدخل في البلدان العشرين الاكثر فقراً .
٧) أن ٣.٧ مليار نسمة يعيشون حالياً في أراضي فقيرة لا يمكنها توفير القوت لهم بالإضافة إلى تضاعف الحاجة إلى مياه الشرب خلال الخمسين عاماً القادمة .

نستنتج من مؤتمرات الامم المتحدة سواء كانت على مستوى القمم او المؤتمرات الدولية المرتبطة عضوياً بقضايا البيئة والتنمية المستدامة ، أنها كانت كلها تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي في طبيعة مسيرة التنمية في العالم لتصبح أكثر إستدامة وأكثر عدالة و تمخضت عنها آلاف التوصيات والخطط والإستراتيجيات وللأسف بقى معظمها بلا تنفيذ و يبقى السؤال ما هو السبب ؟

المحور الثاني : تطور الفكر التنموي العالمي

إن تغيير مفهوم التنمية وعناوين مؤتمرات الأمم المتحدة عبر الزمن يبين مدى تطور الفكر التنموي العالمي الذي مر بأربعة مراحل زمنية (جدول ١)

جدول (١): يبين تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر

المرحلة	الفترة الزمنية	مفهوم التنمية	محتوي التنمية ودرجة تركيزها
١	من نهاية الحرب العالمية الثانية حتي منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي	• إهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية • إهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية . • إهمال بالجوانب البيئية .
٢	من منتصف الستينات إلي منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل	• إهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية • إهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية . • إهتمام ضعيف بالجوانب البيئية .
٣	من منتصف السبعينات إلي منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية بنفس المستوي	• إهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. • إهتمام كبير بالجوانب الإجتماعية • إهتمام متوسط بالجوانب البيئية .
٤	من النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين حتى الوقت الحاضر	التنمية المستدامة = إهتمام كبير بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بنفس المستوي	• إهتمام كبير بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والجوانب الروحية والثقافية .

المصدر : اعداد الباحث بتصرف عن غنيم و أبوزنط (٢٠١٠)

ورغم التطور السريع لمفهوم التنمية وسبل تطبيقاته خلال المنتصف الأخير من القرن العشرين ومضى عقداً كاملاً من زمن القرن الحادي والعشرين الذي شهد تطوراً تكنولوجياً هائلاً إلا انه لم يحل التحديات التي تواجه المجتمعات البشرية وخاصة بالعالم الثالث ومن أبرزها وأهمها الزيادة السكانية والفقر المادي والمعنوي وتدهور الموارد الطبيعية وتلوث البيئة وإنتشار الازمات السياسية والنزعات المسلحة التي أدت الى زيادة المشردين داخل بلادهم وإلى الهجرة القسرية وزيادة عدد اللاجئين وانتشار الإرهاب وإختلال الأمن والسلام الدوليين .

المحور الثالث : أليات تطبيق التنمية المستدامة

من أهم أساليب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما يلي :

١) أسلوب تخطيط أستخدام الأرض .
٢) أخذ الإعتبارات البيئية عند تصميم وتنفيذ المشروعات .
٣) أسلوب تقييم الأثار البيئية قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشروعات .
٤) أسلوب الإدارة الراشدة للموارد الطبيعية .
٥) أسلوب إستخدام تقنيات الإنتاج الأنظف .
٦) أسلوب المحاسبة البيئية (إحتساب التكلفة الإجتماعية والبيئية) .
٧) رفع كفاءة الوعي البيئي لإفراد المجتمع .

وخلاصة القول أن التنمية المستدامة تعمد علي ثلاثة أعمدة رئيسية متكاملة هي :

١) الحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية .
٢) الإعتناء بالرأسمال البشري بكل فئاته ومكوناته حيث تتوفر للجميع المهارات والقدرات والصحة للمشاركة في دورة الإنتاج .
٣) تطوير الرأسمال المجتمعي ، أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية علي أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والتمكين والمشاركة في إتخاذ القرارات (رقم ١٩٩٧) .

المحور الرابع : تحديات التنمية المستدامة

أولاً : علي المستوي الدولي ومن أهمها :

١) الإشكالية الإيكولوجية مثل سخونة الجو وفقدان طبقة الأوزون والتلوث بأشكاله وأنواعه وما يترتب عليه من مشاكل بيئية .
٢) الزيادة السكانية ، حيث تجاوز عدد السكان العالم حالياً (٦) مليار نسمة سدسهم فقراء و متوقع ان يصل تعداد العالم إلى

ثمان مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ (القصاص ٢٠٠١) .

٣) الفقر والامية في الدول النامية وخاصة في إفريقيا وجنوب شرق آسيا .

٤) التصحر الذي وصل إلي ٧٠% من الأراضي المنتجة في المناطق الجافة وخاصة في القارة الأفريقية بالإضافة إلي تشبعها بالملوحة بسبب سوء إدارة التربة ومياه الري والصرف .

٥) تفاقم أزمة مياه الشرب في أكثر من ٤٠ دولة في العالم ليس في ندرتها وإنما في سوء إدارتها إدارة متكاملة وسيكون هناك ٣ مليار نسمة معرضين للعطش عام ٢٠٢٥ (البنك الدولي ٢٠٠٠) .

٦) إرتفاع معدل الإنقراض في التنوع الحيوي بشقيه النباتي والحيواني (طاحون٢٠٠٥) .

٧) ظاهرة العولمة أو الليبرالية الإقتصادية وما نتج عنها من مؤسسات عالمية هيمنت علي إقتصاديات الدول الفقيرة بالعالم الثالث ومن أهمها سياسياً الدول الصناعة وإقتصادياً منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (وردم ٢٠٠٣) وهذه المؤسسات الدولية ومعظم الدول المانحة لم تلتزم بمقررات قمم الامم المتحدة وإتفاقياتها بل انصب اهتمامهم في المضاربات المالية ونادراً ما يلتفتون إلى حالة التدهور السريع الذي يسود اغلب انحاء العالم في مجالات البيئة والموارد الطبيعية وحقوق الإنسان والامن الغذائي والسكان والبطالة والنسيج الإجتماعي (جلال ١٩٩٩) .

٨) عدم تحديد مؤشرات لقياس كلفة التأثيرات البيئية خارج حدود بعض الدول الصناعية مثل كندا والولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية والتي تصنف زوراً في مراكز متقدمة على قائمة الدول ذات الاستدامة العالمية بالرغم أنها ذات تأثيرات ملوثة و ضارة بيئياً على الموارد الطبيعية خارج حدودها .

٩) تغيير خصائص الثقافة الإقتصادية السائدة في دول العالم بشقية النامي والصناعي والتي ساهمت بشكل مباشر في زيادة حدة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ونذكر منها علي سبيل المثال ما يلي :

- الإعتقاد بأن الموارد موجودة في الطبيعة بشكل غير محدود .
- الإعتقاد بأنه ليس هناك حدود للنمو الإقتصادي .
- الإعتقاد بأن الأكثر هو الأفضل .
- الإعتقاد بأن العملية الصناعية هي عملية خطية تبدء في النقطة (أ) وتنتهي بالنقطة (ب) وأن النظام الإقتصادي نظام مغلق (عبدالله ١٩٩١) .

ثانياً : التحديات علي المستوي المحلي :

هناك نوعان من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في ليبيا هي :

أ – التحديات الإيكولوجية ومن أهمها :

- الجفاف والتصحر .
- نقص مياه الري والشرب كما ونوعاً .
- تدهور التربة كما ونوعاً .
- تدهور التنوع الحيوي بشقيه النباتي والحيواني .

ب – التحديات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية ومن أهمها :

- إعتماد الدولة الليبية علي الإقتصاد الريعي وهو النفط وهو مصدر ناضب ومعرض لتقلبات السوق العالمية .
- عدم الإستقرار المؤسسي والسياسي والأمني وظهور النعرات الأقلية والقبلية والتيارات الدينية والسياسية .

- إتساع المساحة (١.٨ مليون كلم٢) وقلة عدد السكان (أقل من ٦ مليون نسمة) وسوء إدارة الموارد الطبيعية .
- إعتماد سياسات الدعم المفيدة للناس والمضرة للبيئة مثل سياسة دعم الطاقة كدعم المحروقات والكهرباء والغاز ودعم السلع الإستهلاكية ودعم المستلزمات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وأعلاف الحيوانات وغيرها .
- قلة الوعي البيئي لدي المواطن وهو موروث إجتماعي إخلاقي تشريعي يحتاج إلي زمن طويل لتغييره إيجابياً نحو إتجاه التنمية المستدامة .

المحور الخامس : الجهود الوطنية من أجل إقرار التنمية المستدامة

رغم التحديات الإيكولوجية والإجتماعية التي تواجه تنفيذ إستراتيجيات التنمية المستدامة في جميع القطاعات في ليبيا ألا أنه تم محاولة مسايرة العالم نحو حماية البيئة والموارد الطبيعية وتطبيق أجندة القرن ٢١ علي المستوي الوطني ومن أهمها :

- إصدار التشريعات ومن أهمها قانون حماية البيئة
- إنشاء الهيئة العامة للبيئة .
- تشكيل لجنة رفيعة المستوي سميت اللجنة الليبية للتنمية المستدامة ومن أهم إختصاصاتها وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة .
- إقرار وإدراج علوم البيئة في المقررات الدراسية لجميع مراحل التعليم وإنشاء كلية خاصة بعلوم البيئة والموارد الطبيعية بالإضافة إلي أقسام علوم البيئة في كليات العلوم والطب واكاديميات الدراسات العليا .
- شاركت ليبيا في معظم المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة بالإضافة إلي التوقيع والمصادقة علي العديد من الإتفاقيات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة .
- أقيمت في ليبيا العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة .
- إنشاء بعض المحميات الطبيعية و المنتزهات الوطنية وتحديد مؤشرات قياس التنمية المستدامة على اساس قطاعي (جدول ٢) الاتي :

مجالات وأنواع المؤشرات	عدد المؤشرات	اجمالي عدد المؤشرات
أولاً : المجالات الإجتماعية :		
• الرعاية الإجتماعية والرفاه .	٢٤	٧٧
• التعليم .	١٢	
• الصحة .	١٥	
• التخطيط الحضري .	١٥	
• النقل .	١١	
ثانياً : المجالات الإقتصادية :		
• الإقتصاد .	١٢	١٠٣
• الطاقة .	١٧	
• التنمية الزراعية .	١٥	
• التنمية الصناعية .	٣٨	
• الموارد البحرية .	١٥	
• السياحة .	٠٦	
ثالثاً : المجالات البيئية :		
• الموارد المائية .	١٢	٦٠
• المخلفات السائلة .	١٣	
• المخلفات الصلبة والخطرة .	١٣	
• التلوث الحيوي .	٠٨	
• التنوع الحيوي .	٠٦	
• التصحر .	٠٨	
رابعاً : الكوارث الطبيعية والتقنية .	٠٥	٥
خامساً : المؤسساتية والقانونية والتعاون الدولي .	١٠	١٠
اجمالي عدد المؤشرات		٢٥٥

المصدر : إعداد الباحث بتصرف عن الهيئة العامة للبيئة ٢٠٠٨

وتمشياً مع ما هو مطروح ومتفق عليه بجدول أعمال القرن الحادي والعشرون والذي يعتبر مرجعاً للمناشط الدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة والسعي إلي أن يكون لكل دولة برنامجها الوطني للتنمية المستدامة وإيجاد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدي تحقيق أهداف الإستدامة ومعرفة أوجه القصور لإصلاح الخلل ، لذلك حددت اللجنة الليبية المكلفة بوضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وتتكون من خمسة مجالات رئيسية تتضمن (١٩) نوع من المؤشرات القطاعية العامة تحتوي علي عدد ٢٥٥ مؤشراً والجدول رقم (٢) يوضح ذلك، علماً بأن الوفرة في عدد المؤشرات أو قلتها لا يعني الجودة ، فالولايات الأمريكية مثلاً تستخدم فقط (٤٠) مؤشراً لقياس مدي تقدمها في تطبيق إستراتيجيات التنمية المستدامة بينما الإتحاد الأوروبي يستخدم (٦٣) مؤشراً أما بريطانيا فهي تستخدم (٥٠) مؤشراً في الوقت الذي يبلغ عدد مؤشرات قياس التنمية المستدامة علي المستوي الدولي ١٣٤ مؤشراً ، أما علي مستوي دول البحر الأبيض المتوسط فهو ١٣٠ مؤشراً (الهيئة العامة للبيئة ٢٠٠٨) إذاً لا يوجد نظام موحد لمواضيع مؤشرات قياس التنمية المستدامة يمكن تطبيقه علي كل الدول ، ولكن يجب تحديد المؤشرات التي تبرز قضايا التنمية المستدامة في كل دولة طبقاً لظروف التنمية وأهدافها وزمانها في تلك الدولة .

ومؤشرات التنمية المستدامة تهدف إلي قياس مدي التقدم في تنفيذ المشروعات التنموية وهي أكثر شمولية من مؤشرات التنمية التقليدية ، فهي تقيس التغيرات من جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتعكس الواقع الحقيقي لهذا الترابط إذ تستشف قدرات المجتمع في جميع المجالات ومدي تداخلها وترابطها مع بعضها البعض فهي تساعد علي تقييم الوضع العام للدولة ومدي تحقيق أهدافها المحددة وصولاً إلي مستوي العيش المستدام (هايني ١٩٩٦) وهو الهدف الاسمي والإستراتيجي للتنمية المستدامة من النواحي الإقتصادية والإيكولوجية والذي يمكن توضيحه من خلال تطبيق المعادلة الرياضية التالية :

إستراتيجية العيش المستدام = الناتج المحلي الصافي ـ (قيمة الإستهلاك من الموارد الطبيعية + نفقات المحافظة علي البيئة وصيانتها) .

علماً بأن الناتج الصافي المحلي = الناتج المحلي الإجمالي ـ الإستهلاك في رأس المال المادي .

وبدون تطبيق هذه المعادلة ستظل ميزانيات الدول ومن بينها ليبيا لا تعبر عن الحقيقة وخاصة حقيقتي متوسط الدخل السنوي للمواطن والإصحاح البيئي (سلامة البيئة من التلوث والمحافظة على مخزون الموارد الطبيعية و خاصة غير المتجددة) وبمقارنة هذه الجهود الوطنية مع ما تواجهه ليبيا من تحديات دولية و اقليمية و محلية ستظل جهوداً متواضعة جداً لا تحقق مستهدفات التنمية المستدامة على المدى البعيد و ذلك بسبب عدم اتخاذ الاعتبارات البيئية في تخطيط و تنفيذ مشاريع التنمية في ليبيا .

خلاصة النتائج

ويمكن تلخيص ما توصلت إليه هذه الورقة من نتائج علي النحو الأتي :

عقدت الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات قمة علي مستوي رؤساء الدول خلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ٢٠٠٢ ومن أهم نتائج هذه المؤتمرات إصدار وإعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي أصبح الوثيقة الرئيسية لتنفيذ إسترتيجيات التنمية المستدامة والتي احتوت علي أكثر من ٢٥٠٠ توصية كما أعتمدت هذه القمم العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحفظ

التوازن البيئي والمحافظة علي الموارد الطبيعة في العالم ومن أهمها :

إتفاقية التغير المناخي ومكافحة التصحر والمحافظة علي التنوع الحيوي وغيرها بالإضافة إلي الموافقة علي إنشاء العديد من المنظمات الدولية للمحافظة علي البيئة والموارد الطبيعية مثل الاتحاد الدولي للمحافظة علي الطبيعة IUCN وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ومنظمة الأغذية والزراعة FAO وغيرها وأظهرت الورقة بأن هناك تحديات عالمية ومحلية تواجه تنفيذ أجندة القرن ٢١ ومن أبرزها :

أولاً : على المستوى الدولي :

- الإشكاليات الايكولوجية كالإحترار وتأكل طبقة الأوزون والتصحر .
- الزيادة السكانية وأنماط الإستهلاك المبذرة .
- تغول العولمة الإقتصادية .
- النزاعات المسلحة وما نتج عنها من إزدياد الهجرة القسرية وإرتفاع عدد المشردين واللاجئين وتدمير البنية الاساسية للتنمية .
- تراجع الدول المانحة عن سداد ما عليها من التزامات مالية بحجة إجراء إصلاحات معينة قبل تقديم المساعدات للدول الفقيرة .

ثانياً : علي المستوى المحلي :

بالإضافة إلي التحديات الايكولوجية كالتصحر ونقص مياه الري والشرب كما ونوعاً وتدهور التربة والتنوع الحيوي هناك تحديات إقتصادية وإجتماعية وأمنية من أبرزها :

- إعتماد الإقتصاد الليبي علي مصدر وحيد حاليا وهو النفط المعرض للنضوب ومتقلبات السوق العالمية .
- عدم الإستقرار السياسي والمؤسسي .
- إنتهاج بعض السياسات التي أدت إلي الفساد المالي والتلوث البيئي وتدمير الموارد الطبيعية ومن أبرزها :
  - السياسات المالية والتمويلية .
  - سياسات دعم السلع والمحروقات والمستلزمات الزراعية .
  - مجانية مياه الشرب والري وسوء إدارتها .
  - ضعف تفعيل وتنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحفظ الموارد الطبيعية بالإضافة إلي بعض الموروث الإجتماعي السلبي مثل :
    - الإسراف والتبذير في كل شئ وفي كل المناسبات .
    - قلة الوعي البيئي .
    - الآنة قبل الوطن وحقوق أجيال المستقبل .

التوصيات

- أخذ الاعتبارات البيئية في تخطيط و تنفيذ مشاريع التنمية .
- الزام الشركات الراغبة في تنفيذ مشروعات التنمية وخاصة في قطاع النفط والصناعة والزراعة بإيداع مبلغ مالي كضمان يعادل قيمة دمار أو تلوث البيئة المحيطة بالمشروع.
- تطوير المعايير البيئية الوطنية وخاصة معايير نوعية البيئة والإنبعاثات ومعايير عمليات الإنتاج .
- إستبدال دعم الدولة للمحروقات والكيماويات الزراعية بدعم المستلزمات الزراعية العضوية والطاقة المتجددة وصناعة تدوير المخلفات والبحث العلمي وبراءات الإختراع والمحميات الطبيعية وجمعيات المحافظة علي البيئة والتنوع الحيوي بشقيه النباتي والحيواني .
- العمل الجاد علي تغيير سلوك أفراد المجتمع تجاه البيئة الطبيعية من خلال رفع كفاءة الوعي البيئي بشتي الطرق التشريعية والتوجيه الديني ونشر الثقافة البيئية والإيكولوجية .

- إعـــادة قـــراءة المفـــاهيم الاجتماعيـــة و الاقتصادية و البيئية الموروثة في المجتمع الليبي .

المراجع والمصادر

١) غنيم ، عثمان محمد وأبوزسط ، ماجده (٢٠١٠) : التنميـــة المســـتديمة فلســـفتها وأســـاليب تخطيطهـــا وأدوات قياســـها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ـ عمان الأردن .

٢) الهيئة العامة للبيئة (٢٠٠٨) : الإستراتيجية الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة ، الجـزء الأول ، المجالات والمؤشرات طرابلس ـ ليبيا .

٣) طاحون ، زكريا (٢٠٠٥) : إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ، سلسة صون البيئة رقم (٧) الطبعة الأولي جمعية الكتاب العربي للبحوث والبيئة القاهرة .

٤) وردم ، باتر محمد (٢٠٠٣) : العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة علي التنمية المستدامة ، الأهلية للنشر والتوزيع ـ عمان الأردن .

٥) عبدالله ، محمد حامد (١٩٩١): إقتصاديات الموارد والبيئة دار النشر والمطابع ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض .

٦) القصاص ، محمد عبدالفتاح (٢٠٠١) : التنمية المستديمة المكتبة الأكاديمية ـ القاهرة .

٧) البنا ، علي علي (٢٠٠٠) : المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية ، دار الفكر العربي ـ القاهرة .

٨) البنك الدولي (٢٠٠١) : تقرير عن التنمية في العالم مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة .

٩) البنك الدولي (٢٠٠٠) : مؤشرات التنمية في العالم ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ـ القاهرة .

١٠) موسيشت ، دوجلاس (١٩٩٧): مبادئ التنمية المستديمة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، القاهرة .

١١) هايني ، ستيغن (١٩٩٦): تغيير المسار ، ترجمة علي حسين حجاج ، دار البشير ، عمان ـ الأردن .

١٢) قرم ، جورج (١٩٩٧) : التنمية البشرية المستدامة والأقتصاد الكلي حالة العالم العربي ، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (٦) الأمم المتحدة ـ نيويورك .

١٣) فرغلي ، أحمد (١٩٩٨) : المحاسبة البيئية ، المكتبة الأكاديمية القاهرة .

١٤) لقوشه ، رفعت (١٩٩٨): التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور) المكتبة الأكاديمية القاهرة .

١٥) جلال ، شوقي (١٩٩٩): العولمة والمجتمع المدني ، المكتبة الأكاديمية القاهرة .

١٦) علام ، سعد طه (٢٠٠٥): الزراعة والتنمية ، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية ـ القاهرة .

١٧) البنك الدولي (٢٠٠٠): مؤشرات التنمية في العالم .

18- https://www.google.com.eg/search20/2/2018

19- United Nations, World conservation Strategy , Geneve . 1980 .

20- United Nations, Our common future , The world commission on Environment and Devel opment , 1987 .

REFERENCE READING IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT (MECHANISMS AND CHALLENGES)

Dr. Hilal Saleh Al-Hariri

Faculty of Natural Resources and Environmental Sciences - Omar Al-Mukhtar

Al-Bayda University - Libya

ABSTRACT:

This paper aims to shed light on the development of global development thinking since the end of the Second World War. The paper also shows the international and local interest in the issues of mutual influences between environment and development as well as the international and local challenges facing the implementation of sustainable development strategies. This paper also describes how Libya's efforts a program for sustainable development as an international entitlement to the implementation of Agenda 21 and to try to answer these questions. The study of the paper is divided into five main themes presented and discussed and extract results separately. These axes are:

- **First: Review of the United Nations summits on environment and development.**
- **The second axis: the evolution of global development thinking.**
- **The third axis: mechanisms for the application of sustainable development.**
- **Fourth theme: International and local challenges for sustainable development.**
- **Fifth axis: national efforts for sustainable development.**

Key words: Sustainable Development Environment Agenda 21 Globalization Natural resources Biodiversity Mechanisms and challenges